اول الغيث

كيف تعاملنا مع أول وزيرة عراقية؟

عادل العرداوي

نزيهة الدليمي،اسم لامع في ذاكرة الشعب العراقي، منذ عام ١٩٥٨حتى يومنا الحاضر،فحيثما ذكرت ثورة ١٤ تموز، الاوذكر اسم هذه السيدة العراقية المناضلة، وحيثما كان الحديث عن تحرر المرأة العراقية ونيلها حقوقها، إلا وقفز اسم نزيهة الدليمي ليكون في مقدمة تلك الأسماء التي حفظتها ذاكراة الأجيال، فهي رائدة متميزة من الرائدات اللواتي كن في مقدمة من نادى قبل أكثر من (٦٠) سنة بنيل حقوق المرأة، وهكذا. فان اسم نزيهة الدليمي يصطف بكل جدارة في صف الرعيل الأول من رائدات التحرر النسوي في العراق، أمثال صبيحة الشيخ داود أول محامية عراقية، واسيا وهبي، ونازك الملائكة رائدة التجديد في الشعر العربي، ونضيف مع هذا الرعيل المتقدم نزيهة الدليمي كمناضلة وطنية معروفة، وكأول امرأة عراقية تتولى منصب وزيرة في تاريخ العراق الحديث..

نعم..كان اختيار الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق بعد ثورة ١٤تموز/١٩٥٨لان تتولى السيدة نزيهة الدليمي منصب (وزيرة) البلديات،حدثا اجتماعيا نادراً يثير العجب.. بل وأحيانا عدم التصديق من قبل بعض العقليات المتحفظة، التي لايمكن لها أن تهظم مثل هذه (الطبخة) التي أقدم عليها الزعيم، وهو في عنفوان نجاح ثورته..

مثل تلك الظروف غير المستقرة التي كان عليها البلد بعد أحداث ثورة تموز / ١٩٥٨..وهكذا، فقد تقبل الشارع العراقي آنذاك بعد مرور الأيام ، وجود (امرأة)على رأس وزارة كبيرة ، وهكذا أيضا تبدلت صفة المخاطبة في أروقه الوزارة الجديدة من (سيادة الوزير) إلى (سيادة الوزيرة) وبعد تردد فقد تأقلم منتسبو ديوان الوزارة في التعامل مع هذه المرأة الوزيرة..

جاءت نزيهة الدليمي، وهي من مواليد عام (١٩٢٣)لتتسلم منصباً وزارياً مهما جداً..إذ بادرت حكومة الثورة إلى تأسيس وزارة جديدة تحمل اسم (وزارة البلديات)غير معروفة من قبل في تاريخ الوزارات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس أول مجلس وزراء عراقي برئاسة المرحوم عبد الرحمن النقيب في إعقاب ثورة العشرين إذ كانت مهمة الأشراف على عمل وخدمات (البلديات) في بغداد ومدن البلاد الأخرى مناطة بوزارة الداخلية..وهكذا تصدت المرحومة نزيهة الدليمي التي رحلت عنا يوم ٩/ ١٠/ ٢٠٠٧في مقر إقامتها في ألمانيا منذ سنوات لا نجاز مهمة عسيرة جداً، تتلخص في تأسيس وزارة جديدة تعنى بالخدمات البلدية في عموم العراق، خاصة في مثل تلك الظروف غير المستقرة التي كان عليها البلد بعد أحداث ثورة تموز / ١٩٥٨..وهكذا، فقد تقبل الشارع العراقي آنذاك بعد مرور الأيام، وجود (امرأة)على رأس وزارة كبيرة، وهكذا أيضا تبدلت صفة المخاطبة في أروقه الوزارة الجديدة من (سيادة الوزير) إلى (سيادة الوزيرة) وبعد تردد فقد تأقلم منتسبي ديوان الوزارة في التعامل مع هذه المرأة الوزيرة..

إذن تعد الدكتورة نزيهة الدليمي التي غادرتنا بعد رحلة (٨٤) سنة، واحدة من بنات العراق اللواتي حفرن أسمائهن في ذاكرة الزمن العصي، ولتصبح نقطة ضوء مشعة في تاريخ ومسار حركة تطور المجتمع العراقي الناهض، ومثابة بارزة للنساء اللواتي اخترن طريق التحرر والانعتاق والانخراط في حركة التطور والحياة الجديدة.

من الماضي القريب:

بعد تألق نجم نوري السعيد

الغيرة تدخل قلب الملك فيصل الأول

جميل مشاري

ولكون الله سبحانه وتعالى مَنَ على العراق بنهرين عظيمين وارض صالحة للزراعة لذا كان اهتمام نوري السعيد بالزراعة اهتماما جديا .ولغرض انعاش الصناعة نراه وقبل تاليف وزارته الاولى وعندما كان وزيرا للدفاع يبعث بكتاب (مستعجل للغاية) الى وزارة المالية يؤكد فيه ضرورة تسليف اصحاب معامل النسيج في الكاظمية سلفا كافية تؤدي الى (تشجيع الصناعة الوطنية) وقد كان هذا في ٤ اذار ١٩٣٠,وذلك لاجل شد ازرها كما تفعل بعض الدول في مثل هذه المواضيع.وبالفعل عند تاليفه وزارته الاولى حصلت هذه المشاريع على السلف المطلوبة وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ قرر مجلس الوزراء توسيع الامتيازات الممنوحة في قانون تشجيع الصناعات الوطنية وذلك من اجل ان(يتم تقديم مساعدات منظمة الى هذه المشاريع) وبصورة اوسع من اجل حماية المشاريع الوطنية.لقد كان نوري السعيد يرى في الانتداب (كابوسا يجب التخلص منه) ومن اجل ذلك ولضمان دخول العراق عصبة الامم نراه اقد اولى هذه المسالة جل اهتمامه.فسعى بكل جهد لرسم الحدود مع الدول المجاورة بكونه من مستلزمات الدخول الى عصبة الامم.وكما تدل الوثائق نجد ان نوري السعيد قد تصرف بروح ايجابية من اجل تسوية قضايا الحدود مع حكومات نجد وشرق الاردن والكويت . وبرغم من الموقف السلبي للحكومة الايرانية وتجاوزاتها الحدودية في حزيران ١٩٣١ وضغطها على بعض العشائر المتنقلة نجد هنا نوري السعيد قد حاول من جانبه استغلال كل ما من شانه يخدم تحسين العلاقات بين البلدين المجاورين فنراه هنا قد اوصى مثلا متصرفي الالوية الحدودية باخذ جميع الاجراءات لمنع الايرانيين الهاربين من الخدمة العسكرية الاجبارية من اللجوء الى العراق. وكثرت شكوكه في اثارة المشاكل من قبل فرنسا الذي يعرف بنياتها فقد كتب مذكرة الى السكرتير العام لعصبة الامم اشار فيها الى ان حدود العراق مع سوريا مرسومة بشكل جيد.واذا كان هناك بعض الشكوك حول الحدود مع سوريا فان الحكومة العراقية مستعدة للموافقة على مايصدره مجلس عصبة الامم.كما عرض عن رغبة العراق في تثبيت حدوده مع سوريا وفقا للحل المتفق عليه في ٩ كانون الاول ١٩٣١ كتسوية محددة لتلك المسالة. ولهذا نرى اهتمام نوري السعيد بهذه القضية قد سافر الى جنيف مرتين لمتابعة القضية بنفسه .الاولى في ٣ حزيران.والثانية في ٤ كانون الاول عام ١٩٣١,ولجهود نوري السعيد المبذولة في هذا المجال فقد اهتمت بها الاطراف المعنية.فنرى هنا ان البريطانيين اهتموا بنشاط نوري السعيد هناك وذلك كما تشير الوثائق البريطانية حول هذا الموضوع. حتى انهم رغبوا في ان يكون همفريز بجانبه في الفندق الذي نزل فيه بجنيف كما اهتمت الصحف المصرية والسورية ونشرت مقالات عن الجهود المبذولة من قبل نوري السعيد لدخول العراق الى عصبة الامم.والجدير بالذكر انه في ١٤ نيسان ١٩٣٢ اقرت اللجنة المؤلفة التعهدات التي قدمها نوري الى العصبة بعد ان وجدتها لاتتعارض مع روح القانون الاساسي وعند اقتراب موعد قبول العراق في العصبة بصورة رسمية سافر الى جنيف مرة ثالثة لمتابعة هذه القضية ومن هناك ارسل برقية عاجلة يبشر فيها زوال جميع العقبات امام دخول العراق في المنظمة الدولية. وفي يوم ٢٥ ايلول ١٩٣٢ عندما تحقق دخول العراق الى العصبة ابرق الى بغداد في التاريخ اعلاه مبشرا برفع العلم العراقي فوق سارية مقر العصبة مع اعلام الدول الاخرى يوم ٣ تشرين الاول واقترح ان تطلق المدافع اطلاقاتها ابتهاجا بهذه المناسبة. وهكذا اصبح العراق العضو السابع والخمسين في العصبة وثالث دولة في الشرق الاوسط تدخل المنظمة الدولية.وقد صوتت الى جانب قبول العراق (٥٢) دولة من اصل (٥٦) دولة وبعد هذا اصبح نوري السعيد اول مندوب عربي يدخل عصبة الامم. وبعد صدور القرار القى نوري السعيد خطابا امام المجلس شكر فيه الحضور على قبول العراق في العصبة واكد لهم ان العراق يقدر حق تقدير الشرف العظيم الذي احرزه في هذه الجمعية.وان الشعب العراقي لم ينفك قط عن التطلع بكل اشتياق الى استقلاله التام والقطعي...وبعد التوافق التام بين الملك ونوري خلال وزارته الاولى وماقدمه نوري من انجازات سواء قبل الوزارة او في الوزارة تشير لنا بعض الشواهد الى انه بدأت شقة خلاف بين الملك ونوري السعيد في وزارته الثانية. وقد زاد الخلاف بين الملك ورئيس وزرائه واهم هذه العوامل التي سعرت النار بين الملك ونوري موقف الاخير من الجيش حيث كان نوري يسعى الى تطوير وتوسيع الجيش وموقفه من قانون التجنيد الالزامي وفي وزارتي نوري السعيد الاولى والثانية قد طرأ تقدم على الجيش وهذا مالايستطيع احد انكاره من حيث تعداد افراد الجيش من مختلف المراتب في عام ١٩٣٢ وحسب الوثائق (٩٨٦٩) رجلا وفي ٢١ حزيران ١٩٣٠,اقر مجلس الوزراء خطة وزارة الدفاع بصدد تأسيس القوة الجوية العراقية وفي ٢٢ نيسان ١٩٣١ وصلت اول مجموعة من الطائرات العراقية من لندن الى بغداد بقيادة طيارين عراقيين وفي ٢٠ نيسان ١٩٣٢ تالف السرب الاول للطيران العراقي.وشهد تقلصا في عدد الضباط والافراد البريطانيين والهنود وجنود الليفي العاملين في العراق.ولكن هذا لم يخفف التوتر بين الملك ونوري هذا ويبقى العامل النفسي يحتفظ بقوته فيما الت اليه العلاقات بين الملك فيصل ونوري السعيد فان جميع الشواهد المتوفرة تشير الى ما لايبقي مجالا للشك في ان الغيرة وجدت طريقها الى قلب الملك . فقد تألق نجم نوري السياسي الى درجة ان المصادر البريطانية الخاصة بدات تضع شخصيته في مستوى واحد مع شخصية الملك .وقد اتسمت المدة بين عامي ١٩٣٠و ١٩٣٢ بهذا الاتجاه وقد تحدثت الوثائق البريطانية الخاصة ومنها الوثيقة ((p.s.opGit 210 عن تطلعات نوري الى أنظمة حكم موسوليني في ايطاليا .وحكم مصطفى كمال في تركيا .بالتعاون مع الملك فيصل وبالفعل عمل نوري على ذلك وتحقق له جانبا كبيرا مما اراد وهذا ما اكدته وعبرت عنه تعبيرا صادقا الرسالة التي بعثها اليه جعفر العسكري وهو في جنيف والتي يطلب منه فيها العودة الى العراق على جناح السرعة (وذلك لاشتداد المعارضة.وعزوف دار الاعتماد عن التباحث في مسالة المستخدمين البريطانيين قبل عودته وصعوبة الموقف) وذلك كان بتاريخ ٤ شباط ١٩٣٢,وقد اشار في تلك الرسالة الى ان اعضاء الوزارة لايروق لهم (اي اجراء الا بعد عودة نوري).وبعد معاهدة ١٩٣٠ اصبحت شخصية نوري السعيد كبيرة وقد احس الملك فيصل بهذا الحجم. كما يقول السيد تحسين قدري بهذا الصدد.

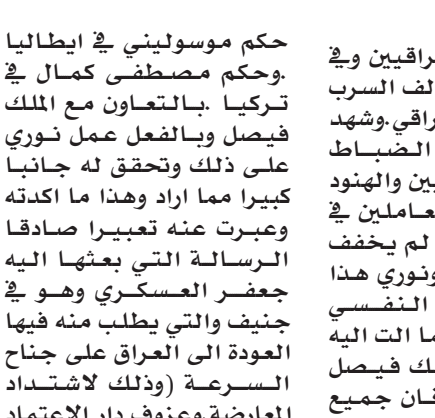

صور واحداث

شارع الملك فيصل الأول في الصالحية.. فارغ ونظيف

الصورة تعود الى فترة الاربعينات من القرن الماضي، والشارع هو شارع (الصالحية) الحالي الممتد من ساحة الاحرار وينتهي بساحة وتمثال (الملك فيصل الاول) والطريف في الامر ان الصورة تظهر الشارع المذكور خالياً من المارة ووسائط النقل وهذا أمر نادر وغريب..

والملاحظ فيها ايضاً نظافة الشارع وارصفته وصفوف النخيل التي تزين جزرته الوسطية، التي ما زالت لها بقية باقية صامدة بوجه عوادي الزمن حتى يومنا الحاضر، بالامكان ملاحظتها ومشاهدتها..

الملفت في الامر.. ان هذا الشارع الذي سبق لامانة العاصمة ان أطلقت عليه عند افتتاحه في ثلاثينات القرن المنصرم اسم (شارع الملك فيصل الاول) والذي تغير بعد احداث ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ الى اسم شارع (جمال عبد الناصر) وكذلك انسحب هذا الاسم على ساحة التمثال الحالية، فيما ظل الناس يطلقون عليه تسمية شارع (الصالحية) نسبة اليمنطقة الصالحية التي يخترقها وما زالوا كذلك يفعلون فلاحظ..!!

أشهر المحاكمات الصحفية في العراق:

ماذا جرى في محاكمة صحيفة صوت الأهالي

إعداد: فاخر الداغوري
(الحلقة الرابعة)

كان يوم الثلاثاء الموافق ١٣/ ٨ / ١٩٤٦ موعد الجلسة الثانية في محكمة جزاء بغداد الأولى وحاكمها السيد خليل أمين.

غصت ساحة المحاكم بجمع غفير من المواطنين حيث كانت المحاكمة تستأثر باهتمامهم ولها صدى واسعا فالأواسط الشعبية ببغداد والمحافظات، فما كان من الشرطة إلا تفريق المحتشدين مضافا إلى إن الحاكم جعلها سرية رغم اعتراض وكلاء الدفاع البالغ عددهم (٣٩) وكيلا من المحامين الشهود لهم بالكفاءة والشجاعة الأدبية في الخطاب القانوني.

جرت المحاكمة بوضعها الشكلي التقليدي ثم اتخذ الحاكم قرارا بتأجيلها وتوقيف السيد كامل الجاد رجي إلى يوم السبت الموافق ٨/١٧ /,١٩٤٦

لم يقتنع محامو الدفاع بالتأجيل فميزوا قرار الحاكم لدى المحكمة الكبرى فعاد الحاكم ونظر في الدعوى ثم أختلت المحكمة لمدة ساعة لإصدار القرار، وقد استغرقت ديباجته صفحتين فولسكاب ملأتها المحكمة بتهم موجهة إلى الجاد رجي وهي عرض لمقالات كان قد كتبها سابقا..!

كان قرار المحكمة الحبس الشديد لمدة (٦) أشهر للجاد رجي وتعطيل جريدته (صوت الأهالي) بصفة دائمة ثم وضع الجاد رجي تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة وبعد انتهاء محكومتيه في وقت يلاحظ فيه أن حرية الدفاع في محاكم الجزاء عن المتهمين كانت تتسم بالحرية في إطالة النفس وسيادة روح التعاون المتفاعلة بين المحامين وكانوا يهبون للدفاع في القضايا السياسية وكأنهم رجلا واحدا يتبارون في عرض دفوعهم عن المتهم.

هذا التعامل يخضع لتفسيرين: الأول هو استهلاكي من قبل السلطة وامتصاص جزء من حالة الرفض في قضية ما عن طريق (التنفيس الكلامي) الذي لايؤخذ به رغم قانونيته،ما أكده الجاد رجي في الجلسة الأولى.

والتفسير الثاني: إن على صعيد الشارع حس وطني مرهف بالشعور بالظلم والاضطهاد ينبري له أكثر المحامين كفاءة لطرحه من وجهة نظر قانونية بحيث تحولت قاعات المحاكم إلى مباراة خطابية قانونية تطرح بطابع سياسي يقصد منه التقويم وإبداء الرأي.

لقد استغرقت مطالعة محامي الدفاع عن الجاد رجي في موضوع الاستئناف والتميز (٢٠) صفحة فولسكاب حين أعلن الأستاذ المحامي حسين جميل أن وكلاء المتهم قد قسموا دفاعهم إلى ثلاثة أقسام كون الجاد رجي محال عن ثلاث دعاوى أدمجت في واحدة لكنها ظلت تتطلب الرد على كل واحدة على انفراد حيث القى الأستاذ قاسم حسن المحامي نيابة عن هيئة الدفاع دفاعه في (بطلان إجراءات المحكمة).

والقى الأستاذ حسين جميل دفاعه عن (الناحية العامة للقضية) والثالث تولاه الأستاذ عزيز شريف في موضوع: (التطبيقات القانونية للقضية)، وقد استغرق دفاع الحامي حسين جميل خمس صفحات فولسكاب مشفوعة بالأدلة التفنيدية وبلغة الخطاب السياسي المطالب بجعل الديمقراطية سبيلا يجيز الأحزاب السياسية ويجيز المعارضة ومنح الصحافة حرية العمل في الدفاع عن حقوق الشعب (وان حرمان العراق من ممارسة الحريات هو الخطر على كيانه وعلى سلامة الدولة).

ثم أكد على إن: (حرية الرأي كانت ولم تزل أساس الحضارات والسبب في تطوير المجتمعات والسير بالحضارة إلى امام).

وقد طعن في خطابه بعدم صحة ثماني فقرات في ديباجة الاتهام الذي وجه إلى العمال المضربين في شركة كركوك.

أما المحامي عزيز شريف فانه تولى الدفاع في تفنيد أربعة أركان مما ورد في ديباجة الاتهام مدعومة بالتحليل القانوني الدقيق بالاستناد إلى المواد التشريعية وتكييفها القانوني طاعنا في ابتعاد المحكمة عن التقيد بالنصوص القانونية، وقد استغرق دفاعه أربع صفحات فولسكاب أيضا.

وفي ١٤/ ٨ / ١٩٤٦ قدم وكلاء المتهم لائحة استئنافية تضمنت صفحتين فولسكاب وبسبع نقاط تضمنت دحضا لما جاء بقرار الاتهام الذي نجمت عنه ثلاثة إحكام هي: الحبس وتعطيل صوت الأهالي والخضوع اليومي لمراقبة الشرطة. وفي ١٧ / ٨/ ١٩٤٦ نظرت محكمة جزاء بغداد بصفتها الاستئنافية في الاستئناف المتقابل بين وكلاء الجادرجي والمدعي العام، فقد غصت ساحة المحكمة بجماهير غفيرة حضرت لمتابعة سير المحاكمة، والقي محامو الدفاع دفوعاتهم التي سبق عرضها ملخصة والقى نائب المدعي العام السيد سعيد الصفار خطابه الخاص بالتكييف القانوني لقضية الجادرجي وتفريق الدعوى إلى ثلاث دعاوى حسب المقالات التي أحيل بموجبها الجادرجي للمحاكمة.

وجاء القرار بعد الاستئناف بتخفيض عقوبة الحبس الشديد للجادرجي من ستة أشهر إلى شهرين وإلغاء المراقبة من قبل الشرطة وإلغاء التعطيل النهائي لصوت الأهالي وجعله أربعة أشهر فقط.

وفي ٢٢/ ٨ / ١٩٤٦ ميز وكلاء الدفاع قرار المحكمة الكبرى في محكمة تميز العراق، وفي ٢٧ / ٨ / ١٩٤٦ قررت محكمة التميز الامتناع عن تصديق قرار التجريم والحكم الصادرين من حاكم جزاء بغداد ضد الجادرجي ثم الامتناع عن تصديق قرار المحكمة الكبرى وقررت إطلاق سراح الجادرجي بكفالة قدرها (مئة دينار) لكن التربص والمتابعة وسبق الإصرار واختلاق أسباب التوقيف وانتهاز الفرص للانتقام ظلت قائمة ضد الجادرجي من قبل محكمة جزاء بغداد لا لشي بل لأن الجادرجي زعيم وطني غيور على شعبه مخلص في عمله السياسي وعليه أوقفت محكمة جزاء بغداد الجادرجي من ١٧ - ٣٠ايلول / ١٩٤٦ ودخل الجادرجي على أثره المستشفى لمرضه.

وفي ١٤/ تشرين الثاني / ١٩٤٦ جرت المرافعة وطلب الجادرجي نقل الدعوى إلى حاكم آخر مهددا بالامتناع عن الكلام وانسحاب الدفاع، فقرر الحاكم تأجيل الدعوى إلى ١ / كانون الأول / ١٩٤٦ بناءا على طلب الادعاء العام لإعطائه فرصة لتقديم أقواله..

وفي ٢/ تشرين الأول / ١٩٤٦ اصدر حاكم جزاء بغداد حكما بحجز جريدة صوت الأهالي وحجبها عن الصدور إلى حين ظهور نتيجة الدعوى المقامة على مديرها المسؤول (الجادرجي).